أهمية استثمار رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2019) (التجربة الماليزية انموذجاً)

م.م. ليث صلاح الدين محمود
وزارة التربية
lieth86alkuabaisi@gmail.com

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2021.S.44

تأريخ استلام البحث 2021/5/16 **تأريخ قبول النشر 2021/7/26**

المستخلص

الاستثمار في رأس المال البشري من القضايا المهمة لتحقيق النمو الاقتصادي في أية دولة، يهدف البحث إلى بيان أهمية استثمار رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك بيان أهمية الجانب المبني على المعرفة من خلال تكوين رأس المال البشري المناسب في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق، مع تسليط الضوء على التجربة الماليزية لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال استغلال الأمثل لرأس المال البشري، انطلاقاً من فرضية مفادها إن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الإنفاق على التعليم كفيل في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في العراق، مع إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في تعزيز النمو الاقتصادي.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث هي ضعف مساهمة رأس المال البشري في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي، ومن أهم التوصيات هو عدم إدراك أهمية رأس المال البشري لما لها من أثر بارز في تعزيز النمو الاقتصادي.

الكلمات الافتتاحية: رأس المال البشري، استثمار رأس المال البشري ، النمو الاقتصادي ، التعليم.

مجلة اقتصاديات الأعمال
العدد (خاص- ج2) أيلول / 2021
الصفحات: 317-331

The importance of investing human capital in promoting economic growth in Iraq for the period (2004-2019) (The Malaysian experience as a model)

Abstract

Investing in human capital is an important issue for economic growth in any country, The research aims to demonstrate the importance of investing human capital in promoting economic growth, As well as stating the importance of the knowledge-based aspect through the formation of appropriate human capital in promoting economic growth in Iraq, With the highlight of the Malaysian experience to stimulate economic growth through the optimal use of human capital, Based on the assumption that increasing investment in human capital through increased spending on education is a guarantee of enhancing economic growth rates in Iraq, with the possibility of benefiting from the Malaysian experience in promoting economic growth.

And one of the most important findings of the research is the weak contribution of human capital in the formation of the gross domestic product in the Iraqi economy, Among the most important recommendations is the lack of awareness of the importance of human capital as it has a prominent effect in promoting economic growth.

Keywords: Human capital, Human capital investment, Economic growth, Education.

المقدمة:

شكل النمو الاقتصادي اهتمام النظريات الاقتصادية الكلية التي يعد أحد الأهداف الأساسية للسياسات الاقتصادية، وتكمن أهمية النمو الاقتصادي فيما يحققه من مزايا للفرد من خلال زيادة الدخل الفردي الحقيقي وللمجتمع من خلال زيادة عائدات الدولة، والاستثمار في رأس المال البشري هو العنصر الأساسي لنمو مستدام طويل الأجل وهو أبقى من الثروات المادية التي تنضب مع مرور الزمن، ولعل ذلك ما جعل التنمية البشرية تحتل موقع الصدارة في سلم أولويات استراتيجية التنمية الاقتصادية في العراق، وساهم رأس المال البشري في نقل بعض دول التي كانت تعد من الدول النامية إلى مصاف الدول الصناعية، حالة ماليزيا هي مثال حي ونموذج في هذا السياق، إن هذا التقدم يتميز بزيادة الانفاق على التعليم مما أدى إلى بناء اقتصاد معرفي متقدم.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناول قضية اساسية وهي أهمية استثمار رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004- 2019)، من خلال تسليط الضوء على آثار التجربة الماليزية لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال استغلال الأمثل لرأس المال البشري.

مشكلة البحث:

نظراً لأهمية رأس المال البشري كعنصر أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق، فإن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة عن التساؤل الآتي:

ما مدى أهمية استثمار رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2019)، وكيف يمكن للعراق الاستفادة من التجربة الماليزية مما يجعل لرأس المال البشري دور في تعزيز النمو الاقتصادي.

فرضية البحث:

انطلاقاً من الاشكالية المطروحة ينطلق البحث من فرضية مفادها إن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الانفاق على التعليم كفيل في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2019)، مع إمكانية الاستفادة من التجربة الماليزية في تعزيز النمو الاقتصادي.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان أهمية استثمار رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي، وكذلك بيان أهمية الجانب المبني على المعرفة من خلال تكوين رأس المال البشري المناسب في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق، مع تسليط الضوء على التجربة الماليزية لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال استغلال الأمثل لرأس المال البشري.

المبحث الأول: الإطار النظري لرأس المال البشري:

1-1 مفهوم رأس المال البشري:

هناك العديد من التعاريف التي تناولت مفهوم رأس المال البشري، ومنها التعريف الذي ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية بأنه هو النواة الصلبة نسبياً لرأس المال المعرفي، يشير تقرير

التنمية الإنسانية العربية إلى أن التحدي الأهم الذي يواجهه مجال التعليم يكمن في مشكلة تردي نوعية التعليم المتاح، ما يفقد التعليم هدفه التنموي والإنساني من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاقة (الزبيدي، 2011: 125). ويعرف برنامج الأمم المتحدة رأس المال البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها من خلال العلم والخبرة، ويوضح ذلك أن رأس المال البشري يختلف عن رأس المال المادي من ناحية أساسية هي أنه غير مادي، على الرغم من الدور الكبير الذي يحققه في زيادة الإنتاج الاقتصادي من سلع وخدمات (شعيبث ودلي، 2018: 495). ومن التعاريف الواسعة الانتشار لرأس المال البشري هو تعريف منظمة اليونيسف وهو المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين الأكفاء والمنتجين، والذي يعد عاملاً رئيسياً في تقرير إمكانياتها حيث النمو الاقتصادي والتنمية البشرية (بغداد، 2018: 5).

من ذلك نستنتج بأن رأس المال البشري هو الخبرات والمهارات والمعارف التي يمتلكها الأفراد، التي تعد ثروة حقيقية والتي لها صلة بالنشاط الاقتصادي، ومدى الذي يستخدم فيه الأفراد ما يمتلكون استخداماً منتجاً مرتبطاً بالنشاط الاقتصادي.

2-1 أهمية رأس المال البشري:

تتحدد أهمية رأس المال البشري من خلال النقاط الآتية: (عباس، 2020: 165)

1. يسهم رأس المال البشري في تعزيز معدلات النمو الاقتصاد بشكل مباشر من خلال زيادة الطاقة الانتاجية والاستثمار بالأصول المادية وغير المادية كالتعليم والابتكار والتدريب.
2. لا يمكن للعنصر البشري القيام بدوره بدون التعليم والتدريب، إذ يسهم التعليم في تراكم رأس المال البشري.
3. يسهم رأس المال البشري بتحقيق التقدم العلمي والتقني، ويعد مصدراً من مصادر التنمية المستدامة.
4. يؤثر رأس المال البشري على الإنتاجية بشكل مباشر من خلال تأثيره في أساليب ووسائل الإنتاج المختلفة.

3-1 مكونات رأس المال البشري:

من الدعائم الأساسية والمقومات الرئيسية لتكوين رأس المال البشري هي:

1. التعليم: هو العملية المتميزة الرسمية والعمومية التي يزداد الإنسان من خلالها بمعلومات تعليمية وتفسيرية عامة بحيث تصبح القاعدة الرئيسية العامة التي يستند عليها الإنسان في معرفة الأشياء والنظريات والقيم والظواهر التي يمكن أن تساعده على حل المشاكل اليومية أو المواقف التي تواجهه في حياته (عبيد وعلي، 2020: 53).
2. التدريب: يلعب التدريب دوراً مهماً في تنمية القدرات والمهارات والكفاءات في جميع قطاعات المجتمع، ما يتطلب عناية فائقة في التخطيط والتنفيذ والمتابعة ضماناً لتحقيق الأهداف في جميع الميادين حتى يتمكن الأفراد من تأدية عملهم بأسلوب فعال ذي سلوك واتجاهات ايجابية (شعيبث ودلي، 2018: 500).
3. تنمية القدرات: هي زيادة قدرات الإنسان من اجل تحسين مكانته الوظيفية أو أداء واجب إضافي أو القيام بمسؤوليات أكبر، إذ تتمثل تنمية القدرات عملية التدريب ومن شأنها أن تمد الإنسان بالمعرفة والمهارة وبُعد النظر (عبيد وعلي، 2020: 54).

1-4 الاستثمار في رأس المال البشري:

يعد الاستثمار في رأس المال البشري ذو قيمة كبيرة لما يحققه من نتائج على مستوى زيادة قدرات ومهارات العاملين، والحصول على مجموعة من الأفكار الجديدة التي ترتقي بمستوى الأداء المتميز من خلال مناخ الاستثمار العام وبرامج التعليم والتدريب والنتائج التي يوفرها للمجتمع (الزبيدي والمشهداني، 2016: 274). ويعرف الاستثمار برأس المال البشري بأنه استخدام جزء من مدخرات المجتمع أو الأفراد في تطوير قدرات ومعلومات الفرد بهدف رفع طاقاته الإنتاجية، ورفع طاقة المجتمع الكلية لإنتاج المزيد من السلع والخدمات لتحقيق رفاهية المجتمع، ويشمل عملية الانفاق على التعليم والصحة والتغذية والتكوين (بعيسي، 2018: 40). وعرف بأنه الاستثمارات الإنتاجية التي يحتوي عليها الفرد نفسه وهي تشمل المهارات والقدرات والصحة والقيم والأمور التي ينتجها الإنفاق على التعليم (بغداد، 2018: 17). وعرف بأنه مجموعة المفاهيم والمعارف والمعلومات من جهة والمهارات والخبرات وعناصر الأداء من جهة ثانية، والاتجاهات والسلوكيات والمثل والقيم من جهة ثالثة التي يحصل عليها الإنسان عن طريق نظم التعليم النظامية وغير النظامية والتي تسهم في تحسين إنتاجيته، وبالتالي تؤدي إلى زيادة المنافع والفوائد الناجمة عن عمله (فتيحة، 2018: 37).

ومن التعاريف السابقة يتبين أهمية الاستثمار في رأس المال البشري للدولة التي تسعى إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي بعدِّه المصدر الحقيقي للدخل والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي:

1-2 مفهوم النمو الاقتصادي:

إن الكتابات بخصوص النمو الاقتصادي قديمة جداً، فكان الاقتصاديون يكتبون في القوى التي تحدد تقدم الشعوب وذلك مع بداية عملية التصنيع في أوربا، وعرف النمو الاقتصادي بأنه حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل أو الناتج المحلي الحقيقي عبر الزمن بما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد منه خلال فترة زمنية معينة (يوسف، 2015: 131). وعرفه عباس بأنه قدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات بمعدل يفوق الزيادة في عدد السكان، وكلما كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني فإن ذلك سيؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد في البلد (عباس، 2020: 166). وعرف أيضاً بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (عبيد وعلي، 2020: 55).

ومن التعريفات السابقة للنمو الاقتصادي يمكننا أن نستخلص بأن النمو الاقتصادي لا يعني تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي فقط، بل لابد أن يؤدي إلى زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، أي إن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، وينبغي أن تكون الزيادة حقيقة وليست نقدية أي تأخذ بنظر الاعتبار المستوى العام للأسعار، فلا يمكن أن تكون الزيادة أقل من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

2-2 مقومات وعناصر النمو الاقتصادي:

1. مقومات النمو الاقتصادي:

تتمثل مقومات النمو الاقتصادي على النحو الآتي: (عبيد وعلي، 2020: 56)

أ. الموارد البشرية: التي تمثل عرض العمالة، والتعليم، والتنظيم، والحوافز.

ب. الموارد الطبيعية: التي تتمثل بعناصر الأرض، والثروة المعدنية، والوقود، والجودة البيئية.
ت. تكوين رؤوس الأموال: المتمثلة بالآلات، والمصانع، والطرق.

2. عناصر النمو الاقتصادي:

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي بالآتي: (عباس، 2020: 167)

أ. العمل: يعد عنصر العمل من العوامل المؤثرة بشكل كبير في عملية الإنتاج والعمل عبارة عن القدرات الفكرية والجسمية التي يمكن الإنسان أن يستخدمها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان القادرين على العمل وبعدد ساعات العمل لكل عامل، ويتم تطوير عنصر العمل من خلال التدريب والتعليم.

ب. رأس المال: يُعد عنصر رأس المال عنصراً تراكمياً إذ يتألف من الأراضي والمباني والأصول المادية وغيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية، ويتم تمويل رأس المال من الادخار المخصص للاستثمار، وكل زيادة في الادخار تؤدي إلى زيادة في الاستثمار التي تؤدي إلى زيادة الدخل والإنتاج، ويمكن أن يمول رأس المال من الاقتراض الداخلي أو الخارجي أو المساعدات الدولية.

ت. التطور التكنولوجي: هو عبارة عن التقنيات والنظم الحديثة والمتطورة التي تستخدم في العملية الإنتاجية، والهدف منه إنتاج كميات أكبر وذات جودة عالية وبوقت أقصر، مع الإبقاء على كمية المدخلات نفسها أو أقل منها، أي بمعنى الاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج، ويحدث التطور التكنولوجي والتقني من خلال الاكتشافات العلمية والاختراعات الحديثة وابتكارات البحث العلمي.

2-3 العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي:

اهتم الباحثون في اقتصاديات النمو بتحديد مدى تأثير عنصر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي، لكن الاقتصاديون الأوائل لم يعطوا دوراً للتعليم في النمو والتنمية الاقتصادية في نظريات ونماذج النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك لصعوبة قياس دور العامل البشري في النمو مقارنة مع رأس المال المادي (يوسف ، 2015: 134). وإن عملية النمو تتم من خلال تحقيق الزيادة المستدامة في متوسط إنتاج الفرد العامل، وتم التأكيد على نمو إنتاجية الفرد وبشكل مستمر عبر الزمن، وإن عملية النمو تكون مصحوبة بشكل غير مباشر بتغيرات واضحة في الوحدات والممارسات الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يربط كل من معدل النمو الاقتصادي بنمو القوى العاملة وكفاءتها التي يعبر عنها بالزيادة في إنتاجية العنصر الكلية، وهناك علاقة مباشرة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي ويمكن قياس هذه العلاقة عن طريق الاطلاع على نسبة الاستثمار في التعليم، إذ يساعد التعليم في تطوير الاقتصاد وهذا بدوره يؤدي إلى النمو الاقتصادي من خلال تطبيق المعرفة والمهارات التي يمتلكها الأفراد في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي (عبيد وعلي، 2020: 58).

المبحث الثالث: لمحة عن التجربة التنموية الماليزية:

تُعد التجربة التنموية الماليزية من أحد التجارب الناجحة في مجال التنمية البشرية بين دول العالم الثالث التي حققت تقدماً واضحاً في هذا المجال، وتعد النموذج الأكثر صلاحية للاستفادة من تجربتها في البلدان العربية، وثبتت تميزها بين النمور الآسيوية وهو الأمر الذي تم الاعتراف به إقليمياً ودولياً (درج، 2015: 1373).

1-3 تجربة التعليم ومقومات نجاحها في ماليزيا:

لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاساً واضحاً لاستثماره العنصر البشري فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة، كما ساهم هذا النظام في عملية التحول الاقتصادي من قطاع تقليدي زراعي إلى قطاع صناعي حديث ويوظف التعليم اليوم كأداة حاسمة لبلوغ مرحلة الاقتصاد المعرفي القائم على تقنية المعلومات والاتصالات، إن نجاح السياسات التعليمية في ماليزيا أدى إلى أن يحقق الاقتصاد تراكماً كبيراً من رأس المال الذي هو أساس التنمية وعمودها، ويمكن رصد أهم السياسات التعليمية التي انتهجتها الحكومة الماليزية، وتكلفتها الاقتصادية والنتائج الايجابية التي حققتها هذه السياسات على مدى العقود الماضية فيما يأتي: (بغداد، 2018: 42)

1. التزام الحكومة بمجانية التعليم:

الحكومة في ماليزيا ملزمة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية، فالتعليم مجاني والزامي في المراحل الأساسية، ويعاقب عليها القانون، ومن أجل ذلك تتكاتف جهود كل من المؤسسات والوزارات والهيئات الموجودة في ماليزيا من أجل النهوض في التعليم وتشارك كل جهة في تمويل التعليم بما تستطيع، فضلاً عن بعض المساعدات الخارجية التي تتلقاها ماليزيا من بعض الدول والمنظمات الدولية، ويعد التعليم في ماليزيا مركزياً، أي إن النظام التعليمي يخضع لوزارة التعليم، لهذا السبب فإن التعليم يعد أحد بنود الانفاق العام في ماليزيا، وبدأت الدولة تزيد من المخصصات المالية بالتعليم لأهميته الجوهرية في إحداث التنمية الاقتصادية (المصري، 2016: 57)، وكما مبين في الجدول (1).

الجدول (1) نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام

السنة	الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام %
2004	21.0
2005	16.7
2006	16.1
2007	14.0
2008	18.5
2009	18.4
2010	21.0
2011	19.9
2012	19.5
2013	19.4
2014	19.7
2015	19.7
2016	20.9
2017	21.3
2018	19.7
2019	17.9

Source: Bank World, World Development Indicator, 2019.

ويوضح الجدول (1) نسبة الانفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام، إذ بلغت (21.0) عام 2004 والتي تشكل نسبة مرتفعة من إجمالي الإنفاق العام، وانخفضت عام 2005 لتصل إلى

(16.7%)، وحققت أقل نسبة عام 2007 لتصل إلى (14.0%)، ومن ثم عادت إلى الارتفاع عام 2017 لتصل إلى أعلى نسبة إنفاق (21.6%).

أما في ما يخص الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي فقد بينها الجدول (2) الذي يوضح إن حصة قطاع التعليم من الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جداً خلال المدة (2004-2019)، إذ بلغت أعلى نسبة عام 2004 (7.5%) في حين بلغت أقل نسبة في عام 2008 (4.0%) بسبب الأزمة المالية، ثم عادت لترتفع عام 2012 لتحقق (5.7%)، ومن ثم عادت للانخفاض لتحقق (4.2%) عام 2009، وهذا الارتفاع والانخفاض يعود إلى عوامل اقتصادية وسياسية وقضايا الفساد التي بدأت بعد خروج مهاتير محمد من الحكم، والجدول (2) يوضح ذلك.

الجدول (2) نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

السنة	الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي %
2004	7.5
2005	5.9
2006	5.1
2007	4.4
2008	4.3
2009	4.0
2010	6.0
2011	5.0
2012	5.8
2013	5.7
2014	5.5
2015	5.2
2016	4.9
2017	4.8
2018	4.7
2019	4.5

Source: Bank World, World Development Indicator, 2019.

2. توظيف التعليم الجامعي لخدمة الاقتصاد:

وكذلك من ضمن المؤشرات الاقتصادية التي يمكن تناولها في هذا المجال هو نصيب الطالب من المبالغ المنفقة على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام فمن خلال الجدول (3) الذي يبين المبالغ المخصصة لكل طالب خلال المدة من (2004-2019) نجد أن حصة الطالب الواحد في عام 2004 بلغت (35.0) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وانخفضت عام 2005 إلى (33.4)، وحققت ارتفاع عام 2007 لتصل إلى (36.1)، وحققت نسبة (23.7) عام 2019 وهذا الارتفاع والانخفاض يعود إلى مجموعة عوامل سياسية واقتصادية وقضايا الفساد التي أصابت ماليزيا بعد خروج مهاتير محمد من الحكم.

الجدول (3) نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام

السنة	الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام %
2004	35.0
2005	33.4
2006	34.7
2007	36.1
2008	33.0
2009	34.4
2010	35.9
2011	34.5
2012	37.0
2013	28.5
2014	30.5
2015	27.5
2016	27.3
2017	25.9
2018	24.7
2019	23.7

Source: Bank World, World Development Indicator, 2019.

المبحث الرابع: تحليل مؤشر التعليم في العراق كأحد مؤشرات رأس المال البشري

إن لرأس المال البشري أو ما يطلق عليه في بعض الأدبيات التنمية البشرية ثلاث مؤشرات وهي مؤشر التعليم ومؤشر الصحة ومؤشر متوسط دخل الفرد، ويعتمد مؤشر التعليم على مجموعة من المؤشرات التي تبين مدى تطور هذا المؤشر ومنها متوسط سنوات الدراسة والإلمام بالقراءة والكتابة وعدد الطلبة الملتحقين بالدراسة وعدد الخريجين وغيرها من المؤشرات والتي تعد من المؤشرات الفنية، وكذلك نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ومن إجمالي الإنفاق العام وحصة الطالب من النفقات وغيرها من المؤشرات التي تعد من المؤشرات الاقتصادية، وفي هذا المبحث سيتم التركيز على مؤشر التعليم فقط بعدِّه أحد مؤشرات رأس المال البشري في الاقتصاد العراقي ومدى تطور وتخلف هذا القطاع.

1-4 الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام:

إذا ما نظرنا إلى النفقات المخصصة للتعليم من إجمالي النفقات العامة من خلال المدة (2004-2019) نجد أن هذه النسبة في عام 2004 (5.6%) وبلغت عام 2005 (505%) وأخذت هذه النسب بالارتفاع وفي عام 2011 (11.8%)، ومن ثم انخفضت عام 2012 إلى (8.0%)، ومن ثم أخذت هذه النسب بالارتفاع، ويعود هذا التقلب بالارتفاع والانخفاض إلى العوامل السياسية بعد عام 2003 وعوامل اقتصادية كتغيير أسعار النفط والأزمات الاقتصادية والعوامل الأمنية المتمثلة بالحرب ضد داعش، والجدول (4) يبين هذه النسب.

الجدول (4) نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام
مليون

السنة	الإنفاق العام	الإنفاق العام على التعليم	نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام %
2004	32117491	1802610	5.6
2005	26375175	1472788	5.5
2006	38806679	2051914	5.2
2007	39031232	2728653	6.9
2008	59403375	4943189	8.3
2009	52567025	5267519	10.0
2010	70134201	6617860	9.4
2011	78757666	9300539	11.8
2012	105139576	8530552	8.1
2013	119127556	9597575	8.0
2014	113473517	9683126	8.5
2015	70397515	8988200	12.7
2016	67067434	9677943	14.4
2017	75490115	10373294	13.7
2018	80873189	11856906	14.6
2019	111723523	11403920	10.2

المصدر: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، النشرات السنوية لسنوات متعددة (2004-2019).

2-4 الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي:

إن المؤشر الذي يتكرر استخدامه في المقارنات الدولية للموارد التعليمية بغية رسم أبعاد النظام التعليمي هو النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي التي تنفق على التعليم، والتي تعكس مضامين اقتصادية من حيث الموارد الاقتصادية المحدودة، ما يتعين على قطاع التعليم التنافس حول حصته من الناتج المحلي الإجمالي مع باقي القطاعات الأخرى، وهذه النسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي التي تنفق على التعليم لا تبين فقط مقدار الموارد التي خصصت للتعليم، بل تكشف أيضاً أهمية التعليم لذلك البلد (عبيد وعلي، 2020: 60).

ويبين الجدول (5) إن حصة قطاع التعليم من الناتج المحلي الإجمالي قليلة جداً خلال المدة (2004-2018)، إذ بلغت عام 2004 (3.39%) وانخفضت في عام 2005 و2006 إلى (2.15) ومن ثم حققت ارتفاع للسنوات اللاحقة لتصل إلى (4.91) عام 2016 وانخفضت إلى (4.29) للعام 2018. ويعود هذا الانخفاض إلى قلة التخصيصات لقطاع التعليم، وانعكس تدني التخصيص لقطاع التعليم إلى عجز مستديم نتيجة النمو المتسارع في العوامل المؤثرة على التعليم كنمو السكان، وكذلك ما موجود من بنى مؤسسية وارتفاع نسبة غير الصالح منها وبحاجة إلى تأهيل.

الجدول (5) نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2018)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الإنفاق على التعليم بالأسعار الثابتة	الانفاق على التعليم كنسبة من GDP %
2004	41608.8	1408.89	3.39
2005	43438.8	780.03	2.15
2006	47851.4	1027.19	2.15
2007	48510.6	1187.63	2.45
2008	51716.6	1628.04	3.15
2009	54721.2	2206.35	4.03
2010	57751.6	2358.27	4.08
2011	63650.4	2723.93	4.28
2012	71680.8	2405.25	3.36
2013	76922.0	2698.46	3.51
2014	77789.7	2828.22	3.64
2015	79815.5	3685.08	4.62
2016	90822.2	4463.51	4.91
2017	87399.9	4016.55	4.60
2018	86438.5	3716.85	4.29

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على عبيد، مروان شاكر وعلي ، رحمن حسن، (2020)، تحليل مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 12، 49-72.

3-4 حصة الطالب من اجمالي الانفاق العام على التعليم:

من المؤشرات التي الاقتصادية التي يمكن تناولها هو نصيب الطالب من المبالغ المنفقة على التعليم، ومن الجدول (6) يبين المبالغ المخصصة لكل طالب خلال المدة (2004-2019) نجد أن حصة الطالب في عام 2004 بلغت (4.77)، وفي عام 2005 بلغت (3.87) وبمعدل انخفاض مقداره (20.69-)، ثم أخذت هذه النسب بالارتفاع خلال الأعوام 2006، و2007، و2008، ليحقق نمو مقداره 49.87، 27.58، و74.45، وحقق انخفاض عام 2009 (12.64) وبانخفاض مقداره (2.09-) بسبب الأزمة المالية التي أصابت اقتصادات الدول، وهكذا نلاحظ الارتفاع والانخفاض في معدل نصيب الطالب من إجمالي الإنفاق على التعليم، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (6).

الجدول (6) حصة الطالب من الإنفاق على التعليم

السنة	عدد الطلاب	الإنفاق العام على التعليم	حصة الطالب من الإنفاق على التعليم	معدل نمو نصيب الطالب من الإنفاق %
2004	368753	1802610	4.88	------
2005	380231	1472788	3.87	-20.69
2006	353174	2051914	5.80	49.87
2007	368631	2728653	7.40	27.58
2008	382873	4943189	12.91	74.45
2009	416414	5267519	12.64	-2.09
2010	476377	6617860	13.89	9.88
2011	489399	9300539	19.00	36.78
2012	554587	8530552	15.38	-19.05
2013	627062	9597575	15.30	-0.52

السنة	عدد الطلاب	الإنفاق العام على التعليم	حصة الطالب من الإنفاق على التعليم	معدل نمو نصيب الطالب من الإنفاق %
2014	574997	9683126	16.84	10.06
2015	608554	8988200	14.76	-12.35
2016	647770	9677943	14.94	1.21
2017	743642	10373294	13.94	-6.69
2018	743825	11856906	15.94	14.34
2019	792553	11403920	14.38	-9.78

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوي، سنوات متفرقة.

4-4 مدخلات ومخرجات التعليم العالي في العراق:

من بين المؤشرات الفنية في قطاع التعليم في بيئة الاقتصاد العراقي هي مدخلات ومخرجات التعليم العالي، إذ يشير الجدول (7) إلى أن هناك تصاعد في زيادة المدخلات من الموارد البشرية في التعليم، إذ بلغ عدد المقيدين عام (2004-2005) نحو (368763) طالب، وبلغ عام (2009-2010) (416414) وبلغ عام (2017-2018) (743642)، ومع ارتفاع نسبة الطلاب المقيدين إلى أن هناك فجوة كبيرة بين عدد المقيدين وعدد الطلاب الخريجين وذلك يعود إلى زيادة في عدد الطلاب المقبولين وزيادة في نسبة الرسوب، ما يقلل نسبة مساهمة قطاع التعليم في تعزيز المهارات البشرية، وما يؤثر على مخرجات التعليم، أما عدد التدريسين فقد شهد ارتفاعاً من (421046) عام (2004-2005) إلى (24459) عام (2005-2006)، ويلاحظ تحقيق نمو في الأساتذة خلال المدة إذ بلغت (743642) عام (2017-2018)، أما عدد الطلبة لكل أستاذ فبلغت (18) عام (2004-2005)، وانخفضت عام (2009-2010) لتصل إلى (12) طالب لكل أستاذ، ومن حققت ارتفاع لتصل إلى (16) طالب لكل أستاذ عام (2017-2018)، أما عدد الخريجين فقد بلغ عام (2004-2005) (74518) طالب، وشهدت مدة الدراسة ارتفاعاً في أعداد الخرجين لتحقق عام (2017-2018) (152444) طالب.

الجدول (7) مدخلات ومخرجات التعليم العالي في العراق للمدة (2004-2018)

السنة	عدد المقيدين	عدد الأساتذة	عدد الطلبة لكل أستاذ	عدد الخريجين
2005-2004	368753	21046	18	74518
2006-2005	380231	24459	16	74669
2007-2006	353174	29109	12	75529
2008-2007	368631	30109	12	67053
2009-2008	382873	31981	12	69020
2010-2009	416414	34008	12	73988
2011-2010	476377	35735	13	93357
2012-2011	489399	37404	13	98673
2013-2012	554587	39445	14	99772
2014-2013	627062	40993	15	100195
2015-2014	574997	35362	16	108929
2016-2015	608554	38643	16	138035
2017-2016	647770	41233	16	144201
2018-2017	743642	47874	16	152444

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوي، سنوات متفرقة.

4-5 أعداد الطلبة المقبولين والخريجين في العراق:

يعد أحد المؤشرات الفنية المتعلقة بقطاع التعليم في العراق، فقد كان عدد المقبولين عام (2004-2005) (25305) طالباً وشكلت نسبتهم من سكان العراق (0.35%)، ثم وصل عدد الطلبة خلال العام (2009-2010) إلى (0.39%) من سكان العراق، أما في (2017-2018) فقد بلغت أعلى نسبة (0.26%) من إجمالي سكان العراق، ويعود ذلك إلى زيادة في عدد الجامعات وتوسعها من خلال فتح أقسام جديدة، أما عدد الطلبة الخريجين في عام (2004-2005) فقد بلغ (74518) خريج وبنسبة (0.27%) من سكان العراق، وحققت نسبة الخريجين ارتفاع خلال مدة الدراسة، إذ بلغت عام (2017-2018) (152444) خريج وبنسبة (0.41%) من سكان العراق، ويعود هذا الارتفاع إلى تحسن الأوضاع الامنية والسياسية وزيادة الايرادات الذي انعكس ايجاباً على الحالة المعاشية للسكان، والجدول (8) يبين معدلات النمو لكل من المقيدين والخريجين خلال المدة (2004-2018).

الجدول (8) أعداد الطلاب المقبولين والخريجين وعدد السكان للمدة (2004-2018)

السنة	عدد المقيدين	عدد الخريجين	عدد السكان	المقبولين من عدد السكان	الخريجين من عدد السكان
2005-2004	95305	74518	27139000	0.35	0.27
2006-2005	109044	74669	27963000	0.39	0.27
2007-2006	99822	75529	28810000	0.35	0.26
2008-2007	114357	67053	29682000	0.39	0.23
2009-2008	102581	69020	31895000	0.32	0.22
2010-2009	123339	73988	31664000	0.39	0.23
2011-2010	157560	93357	32460000	0.48	0.29
2012-2011	133219	98673	33338000	0.40	0.30
2013-2012	186135	99772	34208000	0.54	0.29
2014-2013	199046	100195	35096000	0.06	0.03
2015-2014	160013	108929	36005000	0.44	0.30
2016-2015	148410	138035	35213000	0.42	0.39
2017-2016	190292	144201	36169000	0.53	0.40
2018-2017	233877	152444	37140000	0.62	0.41

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

4-6 تطور أعداد الأساتذة والجامعات في العراق:

من الجدول (9) نجد إن أعداد الأساتذة سجل حوالي (21046) عام (2004-2005) و(17) جامعة، واستمر التزايد الملحوظ للأساتذة ليصل إلى (39445) أستاذ عام (2012-2013) وبلغ عدد الجامعات (22) جامعة، وبلغ عدد الأساتذة عام (2017-2018) (47874) أستاذ و(36) جامعة، وتعود الزيادة في أعداد الأساتذة إلى زيادة أعداد أصحاب الشهادات العليا وعودة الكفاءات من الخارج، والزيادة في أعداد الجامعات يعود إلى استحداث عدد من الجامعات الحكومية والأهلية، والجدول (9) يبين نمو عدد الأساتذة وعدد الجامعات في العراق.

الجدول (9) عدد الأساتذة وعدد الجامعات في العراق للمدة (2004-2018)

السنة	عدد الأساتذة	عدد الجامعات
2005-2004	21046	17
2006-2005	24459	17
2007-2006	29109	17
2008-2007	30109	19
2009-2008	31981	20
2010-2009	34008	20
2011-2010	35732	20
2012-2011	37404	20
2013-2012	39445	22
2014-2013	40993	35
2015-2014	35362	35
2016-2015	38643	35
2017-2016	41233	35
2018-2017	47874	36

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

الاستنتاجات:

1. يعد رأس المال البشري أحد العوامل الرئيسية في النمو الاقتصادي، التي من خلالها يمكن تطوير جميع القطاعات الاقتصادية الأخرى.
2. من أسباب نجاح التجربة التنموية الماليزية هو نجاح سياستها التعليمية لخدمة التنمية الاقتصادية، ونجد ضعف مساهمة قطاع التعليم في النمو الاقتصادي في العراق بسبب عدم ملاءمة مخرجات التعليم مع متطلبات الاقتصاد العراقي، مما أدى إلى هدر في رأس المال البشري وساهم ذلك في زيادة البطالة مما أثر على عملية التنمية الاقتصادية.
3. انخفاض واضح في نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام ومن إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وهذا يعني عدم الاهتمام في قطاع التعليم من قبل الدولة.
4. انخفاض نسبة حصة الطالب من إجمالي الإنفاق مما أثر على مخرجات العملية التعليمية.
5. التذبذب في أعداد الطلبة المقبولين والخريجين بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية التي شهدها البلد.

التوصيات:

1. إن ضعف مساهمة رأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق، هي عدم اعطى اهمية لرأس المال البشري من قبل متخذي القرار، مما يتطلب تفعيل دور رأس المال البشري من خلال الدورات التعليمية بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، ما يؤدي إلى خلق قوى عاملة قادرة على استخدام التكنولوجيا من خلال التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري عبر الاستثمار في قطاع التعليم، لأجل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.
2. إعطاء أهمية لرأس المال البشري المتعلم في القطاعات الاقتصادية كونه من مؤشرات زيادة الإنتاج والإنتاجية.
3. الاهتمام بجانب البحث والتطوير وتطويرها وتوفير البيانات والمعلومات وتشجيع المشاريع الإنتاجية التي تعتمد على المعرفة لامتصاص العمالة المؤهلة.

4. زيادة نسب التخصيصات المالية لقطاع التعليم من الإنفاق العام ومن الناتج المحلي الإجمالي للتمتع بتعليم عالي الجودة.

المصادر:

المصادر العربية:

1. بعيسي، سامية، (2018)، الاستثمار في رأس المال البشري كمحدد لتطوير المؤسسات الاقتصادية الخاصة في العصر الرقمي: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضيرة بسكرة.
2. بغداد، مزين، (2018)، أهمية استثمار رأس المال البشري في التنمية البشرية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر "سعيدة".
3. درج، علي أحمد، (2015)، التجربة التنموية الماليزية والدروس المستفادة منها عربياً، مجلة جامعة بابل / العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العدد 3، 1361-1386.
4. الزبيدي، غني دحام والمشهداني، امنه عبدالكريم، (2016)، دور رأس المال البشري والأداء المتميز في تحقيق التفوق المنظمي: بحث ميداني في وزارة النفط العراقية مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14، العدد 38، 269-287.
5. الزبيدي، محمد نعمة، (2011)، بيئة الاستثمار في رأس المال البشري ونمو الصناعة (محافظة القادسية انموذجاً)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 3، 121-141.
6. شعيبث، سندس جاسم ودلي، شذى سالم، (2018)، رأس المال البشري ودوره في تعزيز مؤشرات اقتصاد المعرفة وتلبية احتياجات سوق العمل في العراق، مجلة جامعة جيهان - اربيل العلمية، اصدار خاص، العدد 2، 491-532.
7. عباس، محسن خضير، (2020)، تحليل العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 12، 163-181.
8. عبيد، مروان شاكر وعلي، رحمن حسن، (2020)، تحليل مؤشرات رأس المال البشري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2017، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 12، 49- 72.
9. فتيحة، نورين، (2018)، دور الاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق الميزة التنافسية: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر فرع مستغانم، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد حميد ابن باديس مستغانم.
10. المصري، بلال محمد، (2016)، تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية (دروس مستفادة)، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الازهر، غزة.
11. يوسف، حوشين، (2015)، العلاقة بين رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2009)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 4، 129-146.

المصادر الأجنبية:

1. Bank World, World Development Indicator, 2019